الأَدلَّة العَقْليَّة في أُصُو ل النَّحو عِند أبِي إسْحاقٍ الشَّاطبِيِّ

القيَّاس و العِلةَّ أنْمُوزَجًا

Rational Evidence in the Fundamentals of syntacs by Abi Ishaq Al-Shaatby in His book "The Satisfying purposes in Explaining the Alfyia" (Al Maqasid Ashafia fi sharhi kholasat al kafia)

Syllogism and causative analogy Explaining

طالب الدكتوراه . أشرف سليم

مختبر ديداكتيك اللغات و الثقافة و الفنون ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة ابن طفيل ، المغرب .

achrafsalim1984@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2020/04/01 تاريخ القبول: 2020/06/01

ملخص: تَرَكَّزتِ الدِّرَاسَةُ علَى تَحْدِيدِ دَقِيقٍ للأَدلَّة العَقليَّة التي اعْتَمدهَا أبُو إسْحَاقٍ الشَّاطبِيُّ في تَقْعِيد أصُولِ النَّحو ؛ فإن كان أغْلبُ الدَّارِسين ركَّزُوا في دِراسَاتِهم عَن أصُول النَّحو عِند الشَّاطبِيّ على الأَدلَّة النَّقليَّة و لاَ سيَّما السَّماع بمَا يتناسب و توجّهَه الفِقهيَّ ؛ فهَذا البَحثُ ركَّز علَى جَانبٍ آخَرَ مِن شَخصيَّة هَذا الإمام الفَذّ ، هُو : الأَدلَّة العَقليَّة التي كَانت مُعتَبرةً عِنْد الفِرق الإسْلاميَّة الكِلاميَّة ، فإثَارةُ مَباحِثَ مَنْطقيَّةٍ مِن قَبيل : القيَّاس ، العِلَّة ، و إسْقَاطُها علَى أصُول النَّحو كَفيلٌ أنْ يُمكِّن البَاحِثَ مِن مَعْرفَة شَيْءٍ فِي غَايَة الأَهمِّيَّة ، هُو : أنَّ قوَاعِد النَّحو العَربيّ لم يَتم تَقْعِيدُها فَقط بناءً على الرِّوايات النَّقليَّة المَسْمُوعَة و إنَّما أيضًا على عِلَل النُّحاة و أَقْيِستهم ، و المُثِير فِي هَذا البَحْث أنَّه يُقدِّم تَصوُّر الشَّاطِبِيّ كَونُه فَقيهًا مِن أشَدِّ المُنافِحين عَنِ الأَدلَّة النَّقليَّة فِي التَّقْعِيد علَى الأدِلَّة العَقليَّة.

الكلمات المفتاحية: القياس؛ العلة؛المقاصد الشافية ؛ الشاطبي.

Abstract:

The study focused on an accurate identification of the rational evidence adopted by Abou Ishaaq al-Shaatby in the rule-making of syntacs

fundamentals. While most scholars focused in their studies on transfer evidence particularly hearing that is commensurate with Al- Shaatby doctrinal orientation, this research focused on another aspect of the personality of this unique Imam, which is the rational evidence that was recognized by the Islamic verbal groups. Tackling logics study subjects such as syllogism, causative analogy, commendation, observation of the similar…etc and projecting them on syntacs fundamentals would suffice the researcher to know a very important thing. It is the fact that the principles of Arabic syntacs have not only been set based on the transferred oral reciting, but also on the exertion of grammarians and their syllogism. The most interesting thing about this research is that it presents Al-Shaatby's conception as an Islamic jurist and a strong defender of transfer evidence over rational evidence.

Key words: syllogism, causative analogy, commendation, Al-shaatby.

المقدمة :

مُنْذُ القِدَم كانَ الصِّرَاعُ مُحْتَدِمًا بَين العَقْلِ و النَّقْل ، فِي كَثيرٍ مِن مَجَالات العلُومِ الإنْسَانيَّة قَاطِبةً،وَ فِي جَمِيع ضُرُوب الثَّقَافة الإسْلاميَّة جَمْعَاءَ ؛ فَفِي العَقِيدَة مثلاً ظَهرتْ أمثلةٌ وَاضحةٌ عَنِ هَذا الصِّراع ، لاَ سيّما بَين أَهلِ الأثَر و الحَديثِ ، و الفِرقِ الكَلاميَّة و علَى رَأسِها : المُعْتزِلةُ ؛ فالتَّاريخُ يُدوّن بِإسْهابٍ المنَاظرةَ الشَّهيرةَ بَين أَحْمدَ بْنِ حَنبلٍ و أهلِ الكلامِ ، و أيضًا مُناظَراتِ ابْنِ تيميَّةَ فِي هذَا الجَانِب التِي جَمعهَا فِي كِتابِه : دَرْءُ تعارُض العَقْل و النَّقْل .

فِي هذَا السِّياق امْتدَّ هذَا الصِّراعُ إلَى النَّحو العَربيّ ؛فَقد كَانتْ فِيه اتِّجَاهاتٌ مُنذ انْتهَاءِ فَتَرَات التَّقعِيد - اِنْتهَت فِي القُرُون الهِجريَّة الأُولَى- تتَباينُ و تَتقاطَعُ ، بَين اتِّجَاهاتٍ تُعْلي مَنزلَة النَّقل ، و تُقِيمُ القَائمةَ للأَثر ، مِن بَيْنها : أبُو إسْحاقٍ الشَّاطبيُّ -مَوضُوعَ الدِّرَاسة- فِي كِتَابِه :المَقاصِد الشَّافيَّة فِي شَرح خُلاصَة الكَافيَّة ، و ثمَّة اتِّجاهَاتٌ أخْرَى ، أقْواهَا -حسَب رأيِي- ، اِبْنُ جنيّ الذِي أعْلَى مَنزلةَ العَقْل و نَاقشَ الأثرَ و لَمْ يُقدِّسْه ألبَتَّة .

إشْكَالاتُ البَحْثُ :

وضَع البَحثُ فَرضِيَّاتٍ فِي صُورَةِ أسْئلَةٍ يُفتَرضُ بعدَ الإجابَةِ عنْها أنْ يصِلَ إلَى نتَيجَتِه، هَذِه الأسْئلَة هِي:

1. هلِ اسْتعَانَ الشَّاطبيُّ بالأدلة العقلية خاصَّةً القيَّاس و العلَّة فِي دِراسَة النَّحو؟
2. هل أثَّرت الأدلة العقلية فِي تَفكير الشَّاطبيّ النَّحويّ و فِي بُحوثِهِ، ونَظريَّاتِه في أصُول النَّحو ؟

3. هلْ وظَّفَ الشَّاطبيُّ هذه الأدلة العقلية في خِدمَة عِلمِ النَّحوِ؟

غايَة البَحْثِ :

غاية هذَه الدّرَاسةِ الكَشْفُ عنْ مدَى تَوظِيفِ الشَّاطبِيّ للأَدلَّة العَقليَّة في نمَاذِجِه وقضَايَاهُ التي اسْتشكَلها في تَاريخِه النَّحويّ وَفَلسْفتِه النَّحويَّة هذَا منْ جهة ، ومنْ جهة أخْرَى تَهدِف إلَى كَيفيَّة فَهْمِه لهذَا الدَّليل المُعتَبر في التَّقعِيد ،و مُقارَنتِه بثقَافَته الفِقهِيَّة .

سَنبدأُ هَذه الدِّرَاسَةَ ، دَأبًا علَى الدِّرَاسَات السَّابقَة التِي تَخُوض في مِثل هَذه المَواضِيع ، بِتَقديم تَعريفٍ لُغويّ و اصْطلاحيّ للمُصْطلحَات العَقليَّة خاصَّة القيَّاس و العِلَّة اللَّذين اعْتمَد عليهَما الشَّاطبيُّ في أصُولِ النَّحو مِن خِلال كِتابِه المَقاصِد الشَّافيَّة.

1 – القَيَّاسُ النَّحويُّ و دَورُه في التَّقعِيد النَّحويّ عِندَ الشَّاطبِيّ :

1-1 تَعريفُ القيَّاسِ :

القيّاسُ لغةً و اصْطلاحًا : "القياسُ لغةً هو التّقديرُ ، فيُقالُ : قاسَ الشّيءَ يقِيسُه قيْسًا، وقِيَّاسًا. و اقْتاسَه وَ قيَّسه: إذا قدَّره على مثَاله "[1]، و كذَا عُرّف في القَاموسِ فقيلَ:" قاسَه بغيرِه و علَيه يقِيسه قيْسا و قِيَّاسًا وَاقْتَاسَه: قدَّره على مِثَاله فانْقاسَ، والمِقدَارُ مِقياسٌ."[2]

أمَّا فِي الاصْطِلاحِ فقدْ أوردَ الأنباريُّ عدَّةَ تعريفاتٍ للقيَّاس كلّها متقاربةٌ ، فقالَ : "و هو في عُرف العُلماءِ عبارةٌ عن تقديرِ الفَرع بحُكم الأَصْل ، و قِيل هو اعْتبارُ الشَّيء بالشَّيء بجَامِعٍ ، و هَذه الحدودُ كلّها متقاربةٌ".[3]

و لقد ذكرَ الأنباريُّ تعريفًا آخرَ قَال فيه :" و أمَّا القيّاسُ فهو حملُ غيرِ المنقولِ على المنقولِ إذا كانَ في معنَاه ، كرَفْعِ الفَاعلِ و نَصبِ المَفعولِ في كلّ مكانٍ ، و إنْ لم يكنْ كلُّ ذلك منقولاً عنْهم ، و إنَّما لمَّا كانَ غيرُ المنقولِ عنْهم في ذَلك في مَعنى المَنقول كانَ مَحمولاً علَيه ، و كَذلك كلُّ مقيسٍ في صِناعَة الإعرابِ".[4]

و قَد عرَّف الشَّاطبيُّ القيَّاسَ بقريبٍ من هذِه التَّعريفاتِ ، فذَكر أنَّ مَعنى القِيَّاس ألاَّ يُقتصر علَى المَواضِع المَسموعَة حيثُ سُمعت ، بل تُعدَّى إلى غيْرها ، و عرَّفه أيضًا بقولِه : "أنْ يُلحق بكلامِ العَرب ما ليس منْه لجامعٍ بيْنهمَا ".[5]

و هذا التَّعريفُ من الشاطبيّ لا يَرد عليه ما أُوردَ على التَّعريفات التي ذَكرها الأنباريُّ من حيث وصفُها بالشَّكلية و الاخْتلافِ عن طَبيعةِ القيَّاسِ في مرَاحلِ النَّحو الأَولى، و ذَلك لأنَّ الشاطبيَّ بيَّن مُرادَه من التَّعريف بما يَنفي عنه الشَّكليةَ ، بَل رَفض اعْتمادَ القيَّاس الشَّكلِيّ – الذي أُطلقَ عليه القيَّاسَ المجرَّدَ.[6]

بل نصَّ الشاطبيَّ على أنَّ القيَّاسَ المُعتمدَ عليه في صِناعة النَّحو هو القيَّاس الذي اعتمَده الأوائلُ من النُّحاة ، و نصَّ على ضوابطِه و معالمِ إجرائِه ، بما يَنفي عنه الشَّكليَّةَ و عدمَ الموضوعيَّة ، فقالَ :"المعتمدُ في القيَّاس عند واضعِيه الأوائلِ إنَّما هو اتّباع صُلب كلام العَرب وما هو الأكثرُ فيه ، فنَظروا إلى ما كثُر مثلاً كثرةً مسْتَرسَلةَ الاسْتعمالِ فضَبطوه ضبطًا يَنقاسُ ، و يُتكلم بمثلِه ، لأنَّه من صريحِ كلامِهم ".

و ما وَجدوه من ذلك لم يَكثر كثرةً توازِي تلك الكثرةِ ، و لم يشِع في الاسْتعمال ، نَظروا :"هل له من مُعَارضٍ في قيَّاس كلاَمهم أمْ لاَ ؟ ، فما لمْ يكنْ لهُ مُعَارضٌ أجروْا فيه القيَّاسَ أيضًا ، لأنَّهم علِموا أنَّ العربَ لو اسْتعملتْ مثلَه لكانَ على هذا القيَّاس ، كما قالوا في النَّسب إلى فَعولة : فعليٌّ ، و لم يَذكروا منه في السَّماع إلاَّ شنئيًّا في شَنوءَة ، فقَاسوا عليه أمثالَه ، لعدم المُعارض له ، فصَار بمثابة الكليّ ، الذي لم يُوجدْ من جزئيَّاته إلاَّ واحدٌ كشَمسٍ و قمرٍ".[7]

و قد تقرَّر في المقاصد الشافية أنَّ طريقَ القيَّاس هو الاسْتقراءُ ، و هذا القيَّاس الذي أرادَه الشَّاطبيُّ هو الذي أطلقَ عليه الأستاذ الدّكتور علي أبو المكارم المفهومَ الاستقرائيَّ للقيَّاس.[8]
و ممَّا تَجْدر الإشارَة إليه أنَّ القيَّاسَ عند الشاطبيّ على ضربيْن، إذْ ذَكر أنَّ القيَّاسَ في العربيَّة يُطلق على وجهيْن :

أحدُهما : أنْ يَرْتبِطَ بحَدِيثِ العربِ ما ليس منْه لوَشِيجَةٍ بينَهما ، دُون أنْ يُنقَّب : هَل لَهَجتْ بِه العربُ أو لمْ تَلْهَج بِه ؛ لأنَّ الاستقراءَ قَدْ قدَّم لنَا أنَّهَا لَو تَحدَّثَتْ به لكَان علَى هذَا الشَّكْلِ النِّهَائيّ أو كَانَ مَظنُونًا ؛ علَى غِرار : أنْ يَكُون الفَاعِل و المُبتَدأ مَرفُوعَيْن ، وَأنْ يَأتِيَ الحَالُ والمَفْعُول بِه مَنصُوبَيْن إذَا وُجِد الفَاعِلُ ، و أنْ يتَّصِل الضَّمِير بِالفِعْلِ وَينَفكَّ عَنْه ، و مَا دَار هَذا المَدارَ ، فتَقول : نَهضَ أحْمَدُ ، و صَفَع مُرَاد سُلَيْمَانَ ، وجَاءَ مُتْعَبًا ، و مَنَحْتُكَهُ ، و نَاوَلْتُكَ إيَّاه ، دُونَ أنْ تُفتِّش أوْ تتَأمَّل مَا تَلهَج بِه العَربُ .

و الثَّاني : أن تَقيسَ أيضًا مَا لمْ تَلْهَجْ بِه علَى مَا لَهَجَتْ به ، لكنْ بعدَ المُفَاتشَة وَالمُكَاشَفَة : هَل تَحَدَّثَت بِه العَربُ أمْ لاَ ؛ فإن كانَت قد تَحدَّثَتْ به وجَب علينا التَّقيُّد بِه وإنْ بَاعَد القيَّاس الذي استقريْناه في المسأَلة ، و ندَر القيَّاس فلاَ نَنْظُر إليْهِ .

"وإن لم تكنْ قد تكلَّمتْ به أجريْنا فيه ما حصَل لنا من القيَّاس ، و حملنَاه على الأكثَر، وهذا كالمَصادِر ، وَالأفعالِ المُضَارعةِ الجَاريةِ على المَاضية و بالعَكس ، و كالصِّفات، وجُموع التَّكسير ، و مَا أشبَه ذَلك ، كقولِنا : إذَا كانَ الفعلُ الثّلاثيُّ على فعلٍ متعديًّا، فإنَّ قيَّاسَ مصدرِه فعْل قياسًا على ما نطقت به من ذلك ، ك : ضربته ضربًا ، و شتمتُه شتْمًا".

"فإن نَطقْت له بمصدرٍ على فعْل فهو القيَّاس فنلتزِمه ، و إنْ على غيرِ ذلك اتَّبعنَاه، وتركنَا القيَّاسَ ، كقولِهم : سرقه سرقًا ، و طلبه طلبا ، فلا تقول هنا : سرْقا ، و لا طلْبا قياسا على ضرب ضربًا و بابه ، و هذَا مَعنى القيَّاس" .[9]

2-1 ضوابطُ القياس و قيودُه عند الشَّاطبيّ

لمَّا كانَ القيّاسُ مشَاركاً السّمَاعَ في اسْتنباط الأحكَام و تَقريرِها ، كانَ لِزامًا أنْ تكونَ ثمَّة ضوابطُ تَحكمُ التَّمسكَ به و التَّعويلَ عليه ، لئَلاَّ يَعمَل جزافَا و كيف اتَّفقَ .[10]

و لذلك رأينا الشاطبيَّ يَنثر في المَقاصد الشَّافية طائفةً من ضَوابط القيَّاس و قيودِه ، وتلك الضَّوابطُ و القيودُ من الأهمية بمَكان مَكين[11] ، ممَّا جعل الدكتورَ عبد الرحمن العثيمين رحمه الله يقول عنِ المقاصدِ الشَّافية ، وهو أحدُ المُشاركين في تَحقيقِه :

"ولا أعتقدُ أنَّ في نَحو العربيَّة كتابًا حوَى مقالاتٍ و تحقيقاتٍ حولَ القيَّاس مثلَ هذا الشَّرح"[12]

و قد كانتْ تلكَ الضَّوابطُ و القيودُ متَناثرةً فِي المَقاصدِ الشَّافية ؛إذْ كانَ الشَّاطبيُّ يَضعُ كلَّ ضَابطٍ و قيْدٍ في موضِعه الذي يَليق به و يقتَضِيه المَقامُ ، هذا بالإضَافةِ إلَى أنَّ بعضَها ليسَ ممَّا نصَّ الشَّاطبيُّ عليهَا صَراحةً ، و إنَّما هي ممَّا اسْتنبطتُه من سيَّاق كلاَمِه و هَذِه الضَّوابطُ هي :

- القيَّاسُ لا بدَّ له من أصْل يُبنى علَيه :

و هذا الأصلُ هو السَّماع فإنَّ السَّماعَ ... هو الأصلُ للقيَّاس ، فالقيَّاسُ إنَّمَا يُستعمل علَى المَسموع .

و السَّماعُ المَقصودُ هو أعمُّ من أنْ يَكونَ المَنقولَ في مَصادر السَّماع المَعهودَة ، بل يشملُ المَقاييسَ المُستقرَأَة من كلاَم العربِ .

▣ لا يُعتبر القيَّاس عندَ معارَضة السَّمَاع :

قال الشَّاطبيُّ :" لا يُعتبر القيَّاس إلاَّ حيثُ لم يُعارضْه سَماعٌ ، فإذا عارضَه سماعٌ فاتَّبعِ السَّماعَ و اتْركِ القيَّاسَ ، و هذه قاعدةٌ أصوليَّة" [13]

و ذلك لأنَّ الغرضَ من القيَّاس هو الوُصولُ إلى مُتابعةِ كلاَم العَرب فإذَا أدَّانا القياسُ إلى مُخالفتِه فلا يُلتفَت إليه و لا يُعوَّلُ عليه .

▣ القيَّاسُ الذي يؤدِّي إلى الخُروجِ عن أقيسَة العربِ مرفوضٌ :

ذهَب الأخفَش [14] إلى : جوازِ تَصغيرِ اللاَّتي على اللَّوَيْتا و اللاَّئي على اللَّوَيَّا ، و منَع من ذلك سيبويهُ [15] لأنَّ العربَ اسْتغنت عن تحَقيرِهما بقولهم : اللَّتيَّات .

فعلَّق الشَّاطبيُّ على مذهَب الأخفَش بقولِه : "فالظَّاهر أنَّه قيَّاسٌ ، و لا شكَّ أنَّ القيَّاسَ في مِثل هذا البَاب ممنوعٌ ، لأنَّه خارجٌ عن أقيسَة كلامِ العَرب ، إذِ المَبنيُّ بحقِّ الأصْل لا يُصغَّر ، فمَا خَرج عن هذَا فموقوفٌ علَى محلِّه ". [16]

و أشارَ إلى هذَا في مَوضِعٍ آخرَ في قَولِه : "أمَّا مَا آخرُه واوٌ قبلَها ضمَّةٌ فمعدومٌ في كَلام العَرب ، وإنِ اقْتضَى ذلك قياسٌ رفضٍ ، نحوُ : أجْر ، و أدْل ، في جمع جرٍو ، ودلوٍ ، أصله : أجروٌ و أدلوٌ ، فرَفض ذلك ، وصُيِّر إلى جِنس ما آخره ياءٌ قبلَها كسرة". [17]

▣ لاَ يُعدُّ القيَّاس إلا معَ كَثْرةَ السَّمَاع ، أو هو في حُكْمِ الكَثْرَة :

قال الشاطبيُّ : "العلَّة إذا وُجدت ، و وجْه القيَّاس إذا ظَهر ، لا يُعتبر إلاَّ مع شَياع السَّماع ، أو كونُه في قوَّة الشَّائع لعدَم المُعارض ". [18]

▣ لاَ يَسوغُ القِيَّاس منَ الشَّاذِّ ألبَتَّةُ:

قال الشَّاطبيُّ: "و الشَّاذ لا يُبنى عليه ، و لا يَكسر قاعدةً مستمرَّةً [19] ، و هو أصلٌ متَّفق عليه عند الأكَابر الخليلِ و سيبويهِ ، فمن دونِهما إلى الآن "[20].

▣ مَناطُ القِيَّاسِ فِي الكَلاَم لا يَتمُّ اسْتِشْفَاف قيَّاسِه إلاَّ منَ الْكَلاَمِ :
فمَا كَان خاصًّا بالشِّعر ، و لمْ يأتِ إلاَّ فيه ، فلا يُنقل إلى الكَلام ، و قالَ الشَّاطبيُّ عنْ هذَا القيْدِ :" و هذَا ما لاَ خلافَ فيه" [21].

و نفْي الخِلافِ منَ الشَّاطبيّ إنَّما هو تَنكيتٌ منه على مَذهب ابْن مَالك في الضَّرورةِ في رأْي الشَّاطبيّ .

▣ إذَا اقْتضَى القِيَّاس شيئًا ثمَّ تَركتْه العربُ في كلامِها ، فلا يُقاس عليْه :
و ترْك العَرب لهذَا القيَّاس يُعرف عن طَريق تصرُّفاتها.

▣ كلُّ قيَّاس أدَّى إلى نَقض مَقْصِدٍ من مَقاصِد العَرب ممنوعٌ :
و ذلك لأنَّ الغَرض من علْم النَّحو متابعةُ العَرب في كَلامِها ، فإذَا كان لها مقصِدٌ في كَلامِها ، فلا بدَّ من متابَعتِها فيه، و ليسَ لك أنْ تريدَ إلاَّ مَا أرَادُوا .

▣ إذَا ثَبتَ السَّماع بقيْد ، فلاَ بدَّ منِ اعْتبَار هذَا القيْد في القِيَّاسِ :
و ذَلك لأنَّ القيَّاس يَكون علَى المَسْموع و علَى قَدْرِه فإذَا جَاء السَّماع مطلقًا كانَ القِيَّاسُ مطلَقًا ، و إذَا جَاء السَّماع مقيَّدا كانَ القِيَّاس كذَلك .

مثالُ ذلكَ اشتراطُ عدَم اللَّبس في مُعاقَبة أو للوَاو ، لأنَّ السَّماع ورَد بهذَا القيْد ، فلاَ بدَّ منِ اعْتبارِه في القيَّاس ، قالَ الشاطبيُّ في ذَلك :

"و أمَّا معاقبتُها للواو : فهو قليلٌ كمَا نبَّه على ذلك ابْنُ مالك ... لكنَّه شرَط في ذَلك ألاَّ يَقع في الْكَلام لَبْسٌ باسْتِعمالها في مَعنى الوَاو ، فيتوهَّم في أوْ أنَّها ليستْ بمعنَى الوَاو بلْ بمَعنًى آخرَ منَ الْمَعاني الثَّابتة لهَا ، فلا بدَّ من تَعين ذلك فيهَا ، و بهذَا القيْد ثبَتَتْ في السَّماع فلاَ بدَّ من اعْتبَاره في القيَّاس"[22]

▣ لاَ يَسُوغ أنْ يَلتَقِيَ القِيَّاسُ معَ الاحْتِمَالِ :

و ذلك لأنَّ الأصلَ الذي يُبنى عليه القِيَّاس لا بدَّ أنْ يكونَ أصلاً ثابتًا ، و في هذا يقول الشَّاطبيُّ :" ينبغي الرَّد إلى أصلٍ ثابتٍ"[23] و هذا عندَ الشَّاطبيّ قاعدةٌ أصوليَّةٌ .

و مثالُ ذلك الخلافُ حولَ جوازِ تَجريد كلٍّ من الإضَافة ، فقد ذَهب الفرَّاءُ و الزَّمخشريُّ إلى جَواز ذَلك ، واحْتجا بأنَّ كلاً في قراءَة منْ قرأ إنَّا كلاً فيهَا (سورة غافر 48) ، بالنَّصب يُحتمل أن يكونَ توكيدًا لاسْم إنَّ و هذِه الآيَة محتملةٌ غير ما أرادَا منها ، وذلك قالَ الشاطبيُّ :" و لم نجدْ من الْعَرب من يقولُ : قامَ القَومُ كلٌّ ، و لا مرَرت بالقوم كلٍّ، ولا ما أشبَه ذلك ، و إنَّما سُمع هذا في موضعٍ محتمَل ، و القيَّاس معَ الاحْتمَال لا يستَتبُّ"[24]

▣ لا قياسَ مع وجودِ الفَارِق :

ذهبَ قومٌ من النَّحويّين إلى أنَّ الجملةَ الطَّلبيَّةَ لا تقع خبرًا للمبتدَأ من حيثُ هي طلبيَّة، وما جَاء ممَّا ظاهرُه هذا فعلَى إضمارِ القَول ، كمَا يُقدَّر القَول في الجُملة الطَّلبيَّة الوَاقعة صلَةً أو صِفَة ، لأنَّ الخَبر و الصِّفة و الصِّلة يَجرِين مَجْرًى واحدًا .

و قدْ ردَّ الشَّاطبيُّ ذَلك بوجودِ الفَارق بيْن الخَبر و الصِّفة و الصِّلة ، فقالَ :" و ما زَعمُوه من إضمار القَول لا يستقيمُ معنَاه ، لأنَّ معنَى زيدٌ اضْربْه لكانَ مخالفًا لمعنَى اضربْه ، و الخبرُ في هذَا المَعنى مخالفٌ للصِّلة وَالصِّفةِ ، إذِ الْمَعنى علَى تَقديم القَولِ فيهما مستقيمٌ و موافقٌ للمَعنى المُراد ، و هو في الخَبر مخالفٌ للمَعنى المُراد ، فلاَ قيَّاسَ معَ وجودِ الفَارقِ ".[25]

و ينبّه الشَّاطبيُّ على أنَّه لا بدَّ منَ التَّحقق من كونِ الفَارق حقيقيًّا ظاهرًا و ليسَ مُتوهَّمًا[26]

▣ العَوارضُ في القيَّاس لا يُرْجَع إلَيْهَا ألبَتَّةُ :

و مثالُ ذلك عدَم الاعْتداد بالشَّبه في الصُّورة بينَ الاسْم الذي آخرُه ألفُ التَّأنيث المَقصورة مثلَ :" حَيَدَى وصَوَرَى ، و قَوَم ، أصلُ : قامَ ، فيُستصحَب الأصلُ ، والعَوارِض في القيَّاس غيرُ معتدٍّ بهَا"[27]

▣ إذَا حَصل تَحْقِيقُ العمَل بالقِيَّاس كانَ حَصْر بَعضِ أوْجُهِه دونَ سِوَاها تَحكّمًا بِغيرِ مُوجِبٍ :

و بهذَا ردَّ الشَّاطبيُّ علَى مَا قدْ يُورَد على ابنِ مالكٍ من اطلاقِه جوازَ الفَصل بالقَسم بين المُضاف و المضَاف إليه ، إذ يَقتضي إطلاقُه جوازَ الفَصل إذَا كانَ المُضاف إليه مفردًا أو جملةً و كونُه جملةً لم يُسمع و لا يُقاسُ إلاَّ على مَسموعٍ .

فقالَ الشاطبيُّ : " فقد ثبتَ السَّماع على الجُملة ، و لم يكنْ الفَصل ممتَنعًا في الأصْل من جهَة وصفِ المُضاف إليه من كونِه مفردًا أو جملَة ، بل من جهة أنَّه وقعَ من المُضاف موقعَ التَّنوين ، فالمُفرد و الجُملة في ذَلك سواءٌ ، فإذَا جازَ الفصلُ بينهُما في بعضِ المَواضع ، إمَّا لكَون المُضاف إليه في الحُكم لمْ يقعْ موقعَ التَّنوين ، لكونِه منصوباً به تقديرًا ... و إمَّا لكون الفَاصل كالمَعدوم حكمًا ... فلا فرقَ بين المُفرد و الجُملة في جَواز الفَصل أو منعِه و هذَا واضحٌ" [28] .

▣ الأمر إذَا قِيس علَيه في بابٍ لا يلْزَم منه أنْ يُقاسَ عليه في بَابٍ آخرَ :
مثالُ ذلك أنَّ خيرًا و شرًّا كثُر استعمالُهما في التَّفضيل دونَ همزةٍ ، فتقولُ : "زيدٌ خيرٌ من عمْرٍو ، و شرٌّ من بكْرٍ ، و لا يُقال : أخيرُ ، و لا أشرُّ ، إلا قليلاً ، ثمَّ إنَّهم لم يَقيسوا ذلك في بَاب التَّعجّب ، بل جعلُوا ما جَاء من ذلك شاذًّا محفوظًا غيرَ مَقيس حين قالُوا : ما خيُر اللبَّن ، و ما شرُّه" [29] ، و إنَّما القيَّاس :" ما أخيرُه و ما أشرُّه "[30] .

و بهذَا الضَّابط ردَّ الشَّاطبيُّ على الفرَّاء و الزَّمخشريِّ في إجَازتِهما تجريدَ كلٍّ منَ الإضَافة في بَاب التَّوكيد بهَا [31] ، محتجّين بأنَّ كلاًّ في قراءَة من قرأ : إنَّا كلاًّ فيهَا ، بالنَّصب يُحتمل أن يكونَ توكيدا لاسم إنَّ و أيضًا فقدْ ثبتَ في كلٍّ جوازُ قطعِها عنِ الإضَافة نحوُ : كلٌّ في فلَك يَسبحون (الأنبياء 23) .

فقالَ الشَّاطبيُّ في ردِّه :" فالجَواب أنَّ العربَ قد تتخيَّر بينَ اسْتعمَالين في موضِع ، ثمَّ إذَا خرجَت إلى غيرِه التزمَت أحدَ الاسْتعمَاليْن ، و أهملَت الآخرَ ، و هذَا شائعٌ في كلامِها ، ألاَ ترَى أنَّها اسْتعملَت نعمَ و بئسَ في الأصلِ على أوجهٍ ، فقالُوا : نَعِمَ و نَعْمَ ، نِعْمَ ، نِعِمَ ، و كذَلك بئْس ، و كلُّ فعْلٍ في فِعِلَ ، ثانِيه حرْف حلْق ، ثمَّ لمَّا نقلتُهما إلى إنشاءِ المَدح و الذَّم التزمْت فيهما وجهًا واحدًا ". [32] ، و لمْ نجدْ من الْعربِ من يَقول :" قامَ القومُ كلٌّ ، و لا مررت بالقَوم كلٍّ ، و لا ما أشبَه ذلك "[33]

2- العلة

إنَّ العِللَ التي يَتناولُها النّحاةُ يُمكن أنْ تُعرَّف بأنَّها : طَائِفةٌ منَ اللَّوازِم يَسْتنتِجُهَا النَّحويُّ أو يَفترضُها ، بِهَدفِ اسْتِشْفَافِ ما يُمكِن أنْ نُطْلِق عَليْه اليومَ نظامَ اللُّغةِ العَربيَّة ، وتنَاغُم عَناصِرِها .

و هِي بِهَذا النَّمَطِ تَوضِيحٌ لنَسقِ اللُّغة و التَّغَلغُلِ إِلَى مَا ورَاءَها و تَجلِيَّةٌ للعِلَلِ التِي صَيَّرَتْهَا على مَا هي علَيْهِ.

و الذي يُؤخذُ من أنَّ العلَّة النحويَّةَ وظيفتُها التَّفسيرُ أمرَان :

- أنَّها اجْتهاديَّة غيرُ مُلزمَة ، ويُقبل منهَا ما كانَ أكثرَ تماسكًا و أليقَ بموضِعها ، وهذَا ما كان مُقَرَّرًا عندَ النّحاة الأوَائل ، فهذا إمامُ العربيَّة الخليلُ بنُ أحمدَ يقول :" اعتَلَلت أنا بمَا عندي أنَّه علَّة لمَا علَلته منه ، فإنْ أكنْ أصبْتُ العلَّةَ فهو الذي التمَستُ ... فإن سنَح لغيريَ علَّةٌ لمَا علَلته من النَّحو هو أليقُ ممَّا ذكرتُه بالمَعلول فليأتِ بهَا".[34]
- أنَّ مرتبتَها تَالِيَّةٌ للسَّمَاعِ ، أي إنَّ الكَلامَ عن العلَّة إنَّما يَأتي في مَرتبَة تاليَّة لتقريرِ مَا وَرد عنِ العَرب من السَّماع و النَّظر في قيَّاسه ، ثمَّ بعدَ ذَلك يُتكلَّم في هذَا الوَاردِ من حيثُ تعليلُه ، و هذَا ما عبَّر عنه سيبويهُ في قاعدتِه و أصلِه :" قفْ حيثُ وقفُوا ثمَّ فسِّر".[35]

2-1 مَرتبَة العلَّة و التَّعليل من عِلم أُصول النَّحو في نَظر الشَّاطبِيّ

أوْلَى الشَّاطبيُّ العلَّةَ والتَّعليلَ اهْتمامًا في المَقاصِد الشَّافيَّة و نبَّه على أنَّه تكلَّم عن العلَّة و ما يَتعلَّق بهَا في كتابِه : أصولُ العربيَّة .

و يُمكن أنْ نعرِضَ موقفَ الشَّاطبيِّ من العلَّة و التَّعليل من خِلال النقُّطتيْن التاليتيْن :

العلَّة لا يعوَّل عليها في تقريرِ القَواعدِ إلا مع شيَاع السَّماع ، و الغرضُ منها تَثبيت القَوانينِ :

و هذه القاعدةُ أخذَها الشاطبيُّ من قول سيبويه :" قفْ حيث وقفُوا ثمَّ فسِّر"[36] و يَعني الشاطبيُّ بهذا أنَّ الاحتجاجَ لقاعدةٍ مَا لا يَصلح في الاحْتجاجِ لها مجرَّد ظُهورِ عِلَّةٍ، ولكن يكونُ الاحْتجاج لهَا على مُقتضى ما اسْتقريَ من السَّمَاع عن العَرب .

و قد عبَّر الشاطبيُّ عن ذلك بقولِه : "العلَّة إذَا وُجدَت ، و وجْه القيَّاس إذَا ظَهر لا يُعتبر إلاَّ معَ شَيَاع السَّماع ، أو كونه في قُوَّة الشَّائع لعَدم المُعارِضِ ".[37]

فالتَّعويلُ إذاً في الاحْتِجَاجِ على القَواعِد إنَّما يَكون على السَّماع لا علَى العلَّة ، و إذا تُكلّم في التَّعليل ، فإنَّما يكون هذا بعدَ تَقرير السَّماع ، و لذَلك قال الشَّاطبيُّ :" المتَّبع في ذلك السَّماعُ ، و التَّعليل يَأتي من ورائِه" [38]،وَإذَا جاءَ سماعٌ لا يُعتدُّ به في القيَّاس ، فلا يلجأ إلى التَّعليل للقَول بالجَواز ، و إنَّما يُقال :" لا سَماع في المَسألة يُعتدُّ به ، و التَّعليل إنَّما يَنهض من ورائِه" .[39]

▣ العِلل من مُلَح العِلم و ليْست من صُلبه :

لكلّ علم مقصودٌ ، فكلُّ ما يؤدّي إلى تَحقيق مقصودِ هذا العلْم فهو من صُلب العِلم ، وما لا يُحقق هذا المقصودَ ، و لكن لا يَعود الاشْتغال به بإبْطال مقصودِ العِلم و قواعدِه فهذا من مُلَحه .

و لمَّا كانَتِ العِلل الغرضُ منها التَّفسير و التَّوجيه ، و تَثبيت القَوانين و تَأكيد تعليمِها ، و كان المَقصودُ من علْم النَّحو هو انْتحاء سَمْت العَرب في كَلامِها ، و هذا يَثبُت باسْتقراء كلاَمهم كانَتِ العِلل من مُلَح العِلم ، و ليسَت من صُلبه .

و لذلك ذَكَر الشَّاطبيُّ أنَّ التَّنبيه على عِلل المَقاييس المَأخُوذة من كَلام العَرب عن طَريق الاسْتقرَاء إنَّما هو عملٌ متمِّم و ليس بواجِب ، و لا هَو المَقصود من عِلم النَّحو ، إذ لا يُبنى عَليه من حيث انْتحاءُ سَمْت كَلام العَرب شيْء .

و لمَّا كانَ الأمرُ كَذلك نصَّ الشاطبيُّ على أنَّ التَّعليل من قَبيل الزَّائد على الضَّروريّ

و كَون التَّعليل من قَبيل الزَّائد إنَّما هو بالنَّظر إلى المَقصد الأصلِيّ من علْم النَّحو ، وهُو اتّباع العَرب في كَلامِها ، و أمَّا من جِهة النَّظر إلى النَّحو كصِناعة ، فإنَّ التَّعليل له وظيفةٌ و غَاية ، إذْ يَتشاغل بالتَّعليل و التَّوجيه ... على أنَّ القَصد من ذلَك تَثبيت القَوانين و تَأكيدُ تعليمِها .

فإذَا حقَّقتِ العِلَّةُ هذا الغرضَ بأدنَى بَيان فهو المَقصودُ ، و مَا زَاد عن ذَلك بالنَّظر إلى الخِلاف الحَاصل فِي التَّعليل ، و البَحث في قُوَّته و ضَعْفه مشْفوعًا ذلك بالدَّليل فهَذا كلُّه و إن كَان فيه بحثٌ و نظرٌ ، فتَخليصُه عسيرٌ ، و الاشْتغال به تكثيرٌ ، و القَصد حاصلٌ ، و الكَلام منضبطٌ بدون هذَا التَّطويل .

و ممَّا يَدخل في الكَلام عنِ العِلَّة الكَلام علَى العَامل ، و العاَملُ هو أحَد الأرْكان التي قَامت عَليها صناعةُ النَّحو ، فقد تقرَّر عندَ النُّحاة أنَّ كلَّ عمَل لا بُد له من عَامل، وهَكذا تقرَّر الأمرُ في كلَام العَرب ، و ذلَك عن طريقِ الاسْتقرَاء .

و علَى كلٍّ فإنَّ البَحثَ في العَامل هو في الحَقيقة بحثٌ في العِلل ، قال الدّكتور فَاضل صَالح السّامرائيُّ : "و ظاهرٌ أنَّ القولَ بالتَّعليل هو الذي جرَّ إلى القَول بالعَامل ، لأنَّه بحثٌ عن العلَّة ، و العَامل علَّة أيضا ".[40]

و لذَلك رَأى الشَّاطبيُّ أنَّ الإغْراقَ في الكَلام عنِ العَامل من حيْث تحديدُه و الخِلاف حولَه تركُه أوْلى ، فقَال عندَ كَلامه عنِ القَول في رَافع المبتدأ و رَافع الخبر بعدَ أن أوردَ الخلافَ فيه : "و المسألةُ طويلةٌ و الخلافُ فيها يَرجع إلى تَحقيق اصْطلاحي لا يَنبني عليه في التَّفريع فائدةٌ ، فالأوْلى فيهَا و في أمثَالها تركُ الاشْتغال بالرَّد و التَّرجيح "[41]وذَلك لأنَّ المقصودَ منَ الكَلام حَول العَامل هو" حُسن تَرتيب الحِكمة من الصِّناعة ورَبط الاصْطلاحِ ."[42]

فإذَا ظَهر أنَّ الشَّاطبيَّ يَرى أنَّ تَرك الإغْراق في الكَلام عنِ التَّعليل هو الأَولى إلاَّ أنَّه يَنصُّ علَى أنَّ هذَا شأنُ بعضِ النُّحاة دونَ بعضٍ .

3-خَاتمةٌ :

انتهاءً نَخرُج بمجموعةٍ من النَّتائج المُركَزة نُوجِزها في الآتِي :

- الشَّاطبيُّ اعْتمد عَلى الأدلَّة العقليَّة في تَقعيد أصُول النَّحو خاصَّةً القيَّاس و العلَّة لكنَّه جَعلهُما تلوًا للأدلَّة النَّقليَّة و هذَا نابعٌ كمَا تبيَّن انْطلاقًا من ثَقافتِه الفِقهيَّة و قنَاعاتِه الفِكريَّة.

- أوْلَى الشَّاطبيُّ القيَّاسَ و العلَّةَ مكانةً مهمَّةً في عمليَّة التَّقعِيد لكنَّه اشْترطَ أن يَكونُ القيَّاس مُستقًى من كلامِ العَرب و مُسْتصفًى منِ اسْتقرائِهم اللِّسانَ العربيَّ الفَصيحَ.

- رَفضَ الشَّاطبيُّ قَطْعًا أن يَكونَ القيَّاس بِمَنزلةِ السَّماع ، و انْطَلق في ذَلك مِن قَول مَشهورٍ أصْبحَ مَنْهجَ بحثٍ عِنْده هو : قِفْ حَيثُ وَقفُوا ثمَّ فسِّر .

- الشَّاطبيُّ عُمومًا كانَ وفيًّا لثَقافتِه الفِقهيَّة التي بَيَّنها فِي كِتابيْه المَشهُوريْن : المُوافقَات والاعْتصَامُ

.

قائمة المصادر و المراجع:

- الأفغاني سعيد ، في أصول النحو(دار الفكر- دمشق – ط. ثالثة 1964م).
- إلياس منى، القياس في النحو(دار الفكر– دمشق – ط أولى (1405هـ – 1985م).
- البشير ، أحمد فتحي ، أصول العربية بين متقدمي النحاة ومتأخريهم .دراسة في فكر أبي إسحاق الشاطبي (ت 790 هـ دار دخائر ، الأولى 2018.
- أمين أحمد ،محمد ضحى الإسلام، ا(لقاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1935-1946) .
- الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ت 577هـ.

الإغراب في جدل الإعراب. تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغاني (مطبعة الجامعة السورية 1377هـ. 1957م).

الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين (المكتبة العصرية . بيروت (1407هـ. 1987).

لمع الأدلة– تحقيق أ./ سعيد الأفغاني(مطبعة الجامعة السورية 1377هـ – 1957م).

نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي(مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن الطبعة الثالثة، 1405 هـ - 1985 م).

- أنيس إبراهيم في اللهجات العربية:.(مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط. الرابعة 1973م) .

من أسرار اللغة،(مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 6، 1978 م).

- الباحسين يعقوب عبد الوهاب الإجماع حقيقته وأركانه وشروطه،(مكتبة الرشد بالمملكة العربية السعودية الطبعة الأولى 2008م).
- البدارين أيمن عبد الحميد نظرية التقعيد الأصولي، (دار ابن حزم للطباعه والنشر والتوزيع،، 2006).
- بشر كمال دراسات في علم اللغة، (الناشر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع).
- ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت392هـ

-الخصائص بتحقيق الأستاذ محمد علي النجار(دار الكتب المصرية بالقاهرة 1952م) .

-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي،(نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة).

- حسان تمام الأصول، دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي،(دار الثقافة، الدار البيضاء 1401هـ).

-اللغة العربية معناها ومبناها،(الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الخامسة 1427هـ-2006م).

-مناهج البحث في اللغة، (مكتبة الأنجلو المصرية، ط2 2001م).

- حسن عباس اللغة والنحو بين القديم والحديث، (دار المعارف. ط ثانية القاهرة ، 1960).

- النحو الوافي(دار المعارف - الطبعة الخامسة عشرة القاهرة 1964).

- حسين محمد الخضر القياس في اللغة العربية،(المطبعة السلفية – القاهرة 1353هـ).
- مبروك عبد العظيم عناصر الخطاب العقلي في الفكر النحوي الأندلسي ، (الناشر مكتبة الثقافة الدينية ، 2017).
- الخثران عبد الله مراحل التطور النحوي ،(دار المعرفة للطبع و النشر القاهرة 1994).
- أبو داوودأبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ(

-المراسيل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، (الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1408).

- الراجحي عبده النحو العربي والدرس الحديث،(دار النهضة العربية، بيروت، 1997م).
- الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)

-المحصول في علم الأصول، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني (الناشر: مؤسسة الرسالة- الطبعة: الثالثة، 1418 هـ - 1997 م).

- ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (المتوفى: 688هـ)

-البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي،(دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1407هـ/1986م.)

- ابن رشيق أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (المتوفى: 463 هـ)

-العمدة في محاسن الشعر،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد-(الناشر: دار الجيل- الطبعة: الخامسة، 1401 هـ - 1981)

- الريسون أحمد نظرية المقاصد عند الشاطبي،(الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - 1412 هـ - 1992م).
- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ(،

الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، (دار النفائس، القاهرة ط3، (1979).

الجمل: تحقيق الدكتورة سلوى محمد عرب- (طبعة معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى 1419هـ)

- السيوطي(عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت911هـ) الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق د. عبد الإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، 1407هـ= 1987م،

-الاقتراح في علم أصول النحو، حققه وشرحه: د. محمود فجال،(طبعة: دار القلم، دمشق، ط الأولى، 1409 – 1989).

-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،(الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا).

-المزهر:.تحقيق فؤاد علي منصور،(الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ 1998م).

-همع الهوامع: تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر 1980).

- الشاطبي ، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (المتوفى: 790هـ).

الإفادات والإنشادات، تحقيق محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1983.

الموافقات: المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان،(الناشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م).

المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ومجموعة معه،(مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، 1428هـ).

فتاوى الإمام الشاطبي ، حققها و قدم لها محمد أبو الإجفان(حقوق الطبع محفوظة للمحقق ، الطبعة الثانية 1985).

[1] لسان العرب (12 / 234) (ق ي س)

[2] القاموس المحيط (2 / 242) (ق ي س) .

[3] لمع الأدلة ص 93 .

[4] الإغراب في جدل الإعراب للأنباري ص 45 ، 46.

[5] المقاصد الشافية (4 / 323).
[6] أصول العربية أخمد فتخي بشير ص 67
[7] المقاصد الشافية (4 / 180).
[8] راجع كتابه أصول التفكير النحوي ص 23 .بتصرف
[9] المقاصد الشافية (4 / 323 ، 324).
[10] المقاصد الشافية (5/ 293).بتصرف
[11] أُصول العربية ، أخمد فتخي بشير ص 78
[12] ينظر مقدمة تحقيق المقاصد الشافية ، كتبها الدكتور العثيمين (1/ 21).
[13] المقاصد الشافية (4/ 623).
[14] المقتضب (2/ 289).
[15] الكتاب (3/ 489).
[16] المقاصد الشافية (7/ 422).
[17] المقاصد الشافية (1/ 224).
[18] المقاصد الشافية (4/ 182).
[19] المقاصد الشافية (3/ 237).
[20] المقاصد الشافية (3/ 559).
[21] المقاصد الشافية (6/ 420).
[22] المقاصد الشافية (5/ 121).
[23] المقاصد الشافية (2/ 477).
[24] المقاصد الشافية (5/ 11).
[25] المقاصد الشافية (1/ 628).
[26] المقاصد الشافية (9/ 286).
[27] المقاصد الشافية (9/ 272).
[28] المقاصد الشافية (4/ 185).
[29] تهذيب اللغة (7/ 226).
[30] المقاصد الشافية (4/ 476).
[31] يراجع معاني القرآن للفراء (10/3) و الكشاف (90/4).
[32] المقاصد الشافية (5/ 10).
[33] المقاصد الشافية (5/ 11).
[34] الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص 66.
[35] الكتاب (1/ 266).
[36] نفسه
[37] نفسه
[38] المقاصد الشافية (68/8).

[39] المقاصد الشافية (383/5) (7/480) (6/136).
[40] الدراسات النحوية عند الزمخشري د فاضل صالح السامرائي ص 63.
[41] المقاصد الشافية (615/1).
[42] المقاصد الشافية (61/3).